ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

International arbitration as a means of resolving disputes in transnational environmental issues

Assistant professor Dr. Mohamad Albakjaji
College of Law, Prince Sultan University, KSA

mabkjaji@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 17 May 2024
- Accepted 29 October 2024
-Available online 1 December 2024

Keywords:
- Arbitration
- International
- Environment
- Disputes
- Contribution.

Abstract: International arbitration has emerged as an effective tool for resolving environmental disputes on the global stage. As environmental issues such as climate change, biodiversity loss, and transboundary pollution continue to grow in complexity, arbitration is seen as a flexible and neutral means for states to address these issues outside of traditional courtrooms. Unlike litigation, which often involves lengthy legal proceedings, international arbitration offers a more convenient, cost-effective, and adaptable approach, allowing for flexible procedures and providing expert arbitrators specializing in environmental matters.

However, arbitration in environmental disputes faces several challenges, including the complexity of scientific and technical evidence, lack of transparency, enforcement of arbitral awards, and power imbalances between states. Despite these challenges, international arbitration remains a valuable tool in international environmental law, providing a path to enforce environmental obligations, promote sustainable practices, and resolve disputes that transcend national borders.

This study explores the role of international arbitration in environmental disputes, examining its advantages and contribution to resolving international environmental issues, as

well as the challenges facing arbitration

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

التحكيم الدولي كوسيلة لحل النزاعات في القضايا البيئية العابرة للحدود الوطنية

أ.م.د. محمد غسان البقجي جي

كلية القانون، كلية القانون، جامعة الامير سلطان، المملكة العربية السعودية.

mabkjaji@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٧/ آيار/ ٢٠٢٤
- القبول : ٢١ / تشرين الاول/ ٢٠٢٤
- النشر المباشر :١/ كانون الاول/٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :
- التحكيم الدولي
- النزاعات، البيئية
- مساهمة

الخلاصة: لقد برز التحكيم الدولي كآلية حاسمة لحل النزاعات البيئية على الساحة العالمية. ومع تزايد تعقيد وإلحاح القضايا البيئية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث عبر الحدود، فإن التحكيم يوفر منصة مرنة ومحايدة للدول لمعالجة هذه النزاعات خارج أنظمة المحاكم التقليدية. وعلى النقيض من التقاضي، الذي ينطوي غالبًا على معارك قانونية مطولة، يوفر التحكيم الدولي نهجًا أكثر ملاءمة وفعالية من حيث التكلفة وقابلية للتكيف، مما يسمح بإجراءات مخصصة ومحكمين خبراء متخصصين في المسائل البيئية.

ومع ذلك، يواجه استخدام التحكيم في النزاعات البيئية العديد من التحديات، –كتعقيد الأدلة العلمية والتقنية والافتقار إلى الشفافية، تنفيذ أحكام التحكيم، واختلال التوازن في القوة بين الدول.

وعلى الرغم من هذه العقبات، يظل التحكيم الدولي أداة قيمة في القانون البيئي الدولي، حيث توفر مسارًا لفرض الالتزامات البيئية، وتعزيز الممارسات المستدامة، وحل النزاعات التي تتجاوز الحدود الوطنية.

تستكشف هذه الدراسة دور التحكيم الدولي في النزاعات البيئية، وتفحص مزاياه ومساهمته في حل القضايا البيئية ذات البعد الدولي، وكذلك التحديات التي تواجه التحكيم.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : التحكيم هو اتفاق لفض المنازعات التي نشأت أو ستنشأ بين أطراف في نزاع معين عن طريق محكمين يختارون بإرادة أطراف المنازعة للفصل فيها بدلاً من فصلها عن طريق القضاء المختص[١].

ولقد عرفت اتفاقية جنيف لعام ١٩٠٧ التحكيم الدولي بأنه تسوية النزاعات الناشئة بين الدول بواسطة قضاة يتم اختيارهم على أساس احترام القانون ومبادئ العدالة[٢].

يتميز التحكيم عن القضاء بالسرعة في فض المنازعة، وسرية المداولات بين أطراف النزاع وهيئة التحكيم، وتحكم الأطراف في الإجراءات، وكذلك حرية الأطراف لاختيار الأشخاص الذين سيقومون بالفصل في النزاع.

وعلى المستوى الدولي، العلاقات بين الدول غالبًا ما تواجه نزاعات وخلافات، لضمان استقرار العلاقات الدولية، عادة ما يلجأ المجتمع الدولي إلى حلول سلمية لحل تلك النزاعات أو تجنب تكرارها، بدلًا من اللجوء إلى القوة، التي دائمًا ما تتسبب في خسائر كبيرة٣. ولقد أصبح التحكيم وسيلة مهمة لحل النزاعات، وذلك للمزايا التي يتميز بها التحكيم كسرية إجراءات التحكيم وبساطة هذه الإجراءات ومرونتها، وحرية الأطراف في اختيار المحكمين[٤].

لقد أصبحت التحكميات الدولية وسيلة بارزة بشكل متزايد لحل النزاعات البيئية، حيث تقدم إطارًا محايدًا ومرنًا وقابلًا للتنفيذ لمعالجة القضايا البيئية عبر الحدود. ومع استمرار العولمة في التأثير على الموارد

---

[١] المادة الأولى من نظام التحكيم السعودي:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/5535039e-13da-43f6-8f53-a9a700f26485/1

[٢] سامي الطيب ادريس محمد. الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزاعاتها الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. العدد الرابع، المجلد الأول. ص ٧٩.

[٣] زكريا الغزاوي، تسوية المنازعات عن طريق التحكيم المؤسساتي، المجلة المغربية للتحكيم التجاري، العدد٢ ، السنه ٢٠٠٣، ص ٤٤.

[٤] خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي. الطبعه الأولى، دار ، الشروق ،٢٠٠٢ (١) ص.٨٨

الطبيعية والنظم البيئية، تنشأ النزاعات غالبًا بين الدول والشركات والكيانات الأخرى فيما يتعلق بالأضرار البيئية والتزامات الاستدامة والامتثال التنظيمي[١].

غالبًا ما تنطوي النزاعات البيئية على قضايا علمية وتنظيمية وفنية معقدة، تمتد إلى ولايات قضائية متعددة. قد لا تكون المحاكم التقليدية مجهزة دائمًا للتعامل مع مثل هذه التعقيدات أو توفير الخبرة المتخصصة اللازمة. يقدم التحكيم عملية مرنة ويقودها الخبراء ويمكن تكييفها مع الطبيعة الفريدة للنزاعات البيئية. وعادة مايلجأ الاطراف لتعيين محكمين يتمتعون بمعرفة بيئية محددة باعتبار ان التحكيم يتميز بالحيادية، وبالقدرة على فصل النزاعات التي تنطوي على أطراف من ولايات قضائية مختلفة، كذلك يمكن أن يكون التحكيم أسرع من التقاضي في كثير من الأحيان، حيث يوفر حلولاً في الوقت المناسب للمسائل البيئية العاجلة.

في هذه الورقة، سوف نستكشف أهمية التحكيم في القضايا البيئية الدولية. وسنحاول أيضًا تقديم مناقشة تحليلية حول ما مدى مساهمة التحكيم في القانون الدولي للبيئة، ومدى نجاح التحكيم في معالجة تعقيدات النزاعات البيئية. كذلك يهدف البحث الى استكشاف دور الأطر القانونية الدولية في التحكيم البيئي، وتقييم التحديات التي يواجهها التحكيم الدولي.

ويهدف البحث للإجابة على السؤال التالي:

"ما مدى مساهمة التحكيم الدولي في حل النزاعات البيئية بين الدول، وما هي أهم التحديات التي تواجه التحكيم كأداة لحل النزاعات البيئية بين الدول؟

وللإجابة على هذا التساؤل سوف يتم دراسة طبيعة القانون البيئي الدولي، وذلك للتعرف على اهم خصائص النزاعات البيئية ذات الطابع الدولي، ومن ثم سيقوم الباحث بتسليط الضوء الأطر القانونية للتحكيم في النزاعات البيئية للتعرف على مساهمة التحكيم في حل النزاعات البيئية الدولية. وأخيرا سيقدم الباحث خاتمة بعرض فيها اهم النتائج التي توصل اليها مع تقديم مجموعة من الاقتراحات التي ستساهم

---

[١] الدكتور رأفت ابراهيم رضوان خوالده. المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية). ماهية التحكيم الدولي وتمييزه عن غيره من وسائل تسوية المنازعات الدولية. ص. ٥٤٤٣-٥٤٦٢. المقالة أيضا متوفرة على الموقع الالكتروني للمجلة.
https://jlaw.journals.ekb.eg/article_191500_b13443cf65fdcc07db202b1197349426.pdf تم الاطلاع عليها بتاريخ ١٢_١٠_٢٠٢٢٣.

في تجاوز العقبات والتحديات التي تواجه التحكيم في النزاعات البيئية، وذلك وصولا الى فعالية أفضل للتحكيم في مثل هكذا قضايا.

المبحث الاول: طبيعة القانون البيئي الدولي:

القارئ والمطلع عى القانون الدولي يجد ان القانون الدولي له طبيعة تختلف عن بقية القوانين المحلية، وذلك ان الدول هي المصدر الاساسي للقانون الدولي، وتتجلى ارادة الدول هنا اما عن الاتفاقيات الدولية او من خلال الاعراف الدولية. لذا المصادر الرئيسية للقانون البيئي الدولي هي المعاهدات الدولية و القانون الدولي العرفي. وعلى الرغم من أهمية القانون الدولي العرفي باعتباره مصدرا لمعظم المبادئ في القانون البيئي الدولي، إلا أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية تبرز كمصدر أساسي في هذا المجال[١]. وهذا يمكن تفسيره إلى ظهور القضايا و التحديات البيئية بسرعة والتي تتطلب معالجة سريعة وتدخلاً دوليًا مباشرا دون الحاجة لانتظار وقت طويل لتأسيس عرف دولي[٢].

وبالنظر في نشاة وتكوين القانون الدولي، يمكن التأكيد على أن القانون الدولي أصبح يميل الى الاعتماد على مبدأ التعددية، والمصالح المشتركة للدول بدلاً من التركيز على المصالح الثنائية لدولتين. ومن هنا فان مصطلحات جديدة بدأت تظهر وتتشكل في العلاقات الدولية، كحضرورة حماية المصالح المشتركة للإنسانية، والتي أدت بدورها وقد أدى هذا إلى ظهوراهتمامات ومجالات جديدة للقانون الدولي، مثل حقوق الإنسان والبيئة المشتركة. وبالتالي، فان قواعد القانون البيئي الدولي وتنفيذها لم يعد يقتصر على دولة أو دولتين، بل لابد من تنفيذها واترامها من قبل العالل بأسره. لذلك، كانت القضايا والتحديات البيئية العالمية سببا أساسياً في تحول العلاقات الدولية من الثنائية إلى التعددية.مثلا، المبدأ السابع من اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المستدامة اعترف صراحة بمسؤولية الدول كافة عن حماية البيئة.

ينص هذا المبدأ على أن "تتعاون الدول بروح الشراكة العالمية للحفاظ على البيئة وحمايتها واستعادتها".

"إن صحة وسلامة النظام البيئي للأرض. ونظراً للمساهمات المختلفة في التدهور البيئي العالمي، فإن الدول تتحمل مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة". وعلى نفس المنوال، نصت المادة ٣ من اتفاقية الأمم

---

[1] Kiss and, K & Shelton, D (1991). International Environmental Law. Bulletin of Science, Technology & Society, 13(4), 243-243. https://doi.org/10.1177/027046769301300483

[2] Birnie, P & Boyle, A (2021). International Law and the Environment. 4th edition. Oxford University Press.

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أن: "يتعين على الأطراف حماية النظام المناخي لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية من البشر، على أساس الإنصاف ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة وقدراتها الخاصة. وعليه، ينبغي للدول المتقدمة الأطراف أن تأخذ زمام المبادرة في مكافحة التغير والآثار الضارة المترتبة عليه". وفي العلاقات الدولية، ظهرت مؤخرا تعبيرات جديدة عند مناقشة وبحث القضايا البيئية العالمية كضرورة منع التأثيرات العابرة للحدود، وضرورة الحفاظ على المشاعات العالمية وان المصلحة البيئية للمجتمع الدولي تبدأ من حماية البيئة الوطنية"[1].

وبالتالي فان المرحلة الاولى كانت تركزعلى تبني اتفاقيات عالمية لحماية البيئة المشتركة ضرورة ملحة لتجنب التدهور البيئي العابر للدول. ومن اهم هذه الاتفاقيات هي اتفاقية الأمم المتحدة العامة لحماية البحار في عام ١٩٨٢.

أما في المرحلة الثانية فالهدف هو ضرورة حماية البيئة الداخلية للدول لحماية المصالح البيئية المشتركة لجميع الدول، فخلال المفاوضات الدولية يتم التركيز على ضرورة حماية البيئة المحلية لانها الاساس في حماية البيئة الدولية، لذلك فان نقطة الانطلاق هنا هي التركيز على مسؤولية الدولة وواجباتها في حماية البيئة الداخلية ضمن نطاقها الجغرافي، وضرورة احترام التزاماتها بالاتفاقيات البيئية، هذا بدوره سيؤدي إلى حماية البيئة الدولية المشتركة. ومن أمثلة هذه الاتفاقيات اتفاقية رامسار (١٩٧١) والتي تهدف إلى الحفاظ على الأراضي الرطبة الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للدول، وذلك انطلاقا لاهميتها على المستوى الدولي.

أما بالنسبة لمفهوم المصالح المشتركة للدول فهو يشكل المرحلة الثالثة. حيث اننا نجد ان هذا المصطلح يتعلق بحالة واقعية، حيث ان المجتمع الدولي حدد مجالات معينة لابد من حمايتها من قبل الدول كافة. ومثال على ذلك بروتوكول مونتريال بشأن حماية طبقة الأوزون، حيث أن الضرر الذي يلحق بطبقة الأوزون سيكون له اثارا فضيعة على العالم اجمع.

لذا ففي حالة المرحلة الثانية نجد أن نقطة الانطلاق هي الدولة نفسها، والتي تركز على ضرورة تبني إجراءات احترازية داخل كل بلدية من بلدياتها لحماية البيئة المحلية، أما في المرحلة الثالثة فنجد أن هدف هذه الاتفاقيات هو حماية الموارد التي تهم المجتمع الدولي ككل.

---

[1] Sands, Ph & Peell, J & Fabra, A & MacKenzie, R. Principles of international environmental law. 4th edition. Cambridge University Press.

احيانا نجد أن انه من الممكن تبني اتفاقية واحدة تجمع الفئتين الأولى والثانية ، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، فديباجة هذه الاتفاقية تنص على أن التنوع البيولوجي هو ملك وتراث عالمي مشترك يجب الحفاظ عليه وحمايته.

وتنص المادة الثالثة على أن: "للدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية الخاصة، والمسؤولية عن ضمان ألا تتسبب الأنشطة التي تقع ضمن ولايتها أو سيطرتها في إلحاق الضرر ببيئة الدول الأخرى أو المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية".

ولذلك نجد ان الاتفاقية تؤكد على سيادة للدولة على مواردها الطبيعية و البيئية التي توجد ضمن نطاقها الجغرافي. هذا الاعتراف بسيادة الدولة على مصادرها الطبيعية يتبعه واجب على هذه الدولة وهو ضرورة الالتزام بمراقبة العمليات و الأنشطة البشرية التي تتم داخل نطاقها الجغرافي، حتى لا تسبب هذه الانشطة اضرارا بالدول المجاورة وبالتالي بالمشاعات العالمية.

وانطلاقا من دور الدولة المحوري في حماية البيئة، فمسؤولية الدولة تنشأ عند التراخي في مراقبة الانشطة الضارة بالبيئة التي تتم داخل البيئة. وفي حالة الاضرار بدول الجوار بسبب هذا الاهمال، فان نزاعا قد ينشأ بين هذه الدول. فيما يخص آليات الفصل في النزاعات والقضايا البيئية فإن أغلب الاتفاقيات البيئية الدولية تنص على آليات للفصل في هكذا نزاعات، وفي الغالب فإن هذه الآليات تتماشى مع التوجه التقليدي المطبق في بقية مجالات القانون الدولي. حيث نجد ان المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على الاساليب التي يوصى باتباعها في حالة وجود نزاع دولي وهي التوفيق والتفاوض والتشاور والتحكيم. وفي هذا البحث سيتم التركيز على دراسة مسألة التحكيم الدولي في النزاعات البيئية العالمية.

إن البيئة وعناصرها تعتبر من الممتلكات الشائعة التي لايمكن لاي دولة بشكل منفرد ان تفرض سيادتها على هذه الموارد. وفي حالة وجود ضرر بيئي لاحدى هذه العناصر كالهواء والماء فإن هذا الضرر وبكل تأكيد سينتشر ليشمل نطاقات جغرافية واسعة خارج حدود الدولة الوطنية. وبسبب هذه الطبيعة الدولية للموارد البيئية، فاننا نجد أن النزاعات البيئية سوف يكون لها امتداد دولي أيضا. فعلى سبيل المثال نرى أن الموارد البيئية الطبيعية كالغابات والأنهار والبحار لها امتدادات دولية، وبالتالي فإن أي

نزاع على هذه الموارد العابرة للحدود سوف يشمل الدول والأفراد وربما حتى الشركات المتعددة الجنسيات [١] وبناء على طبيعة مثل هذه القضايا، فانه من الصعوبة بمكان اللجوء للقضاء التقليدي للفصل في هكذا نزاعات، لذا فلابد من اللجوء الى وسائل توافقية لفض هكذا قضايا. وبالتالي فان التحكيم في هكذا يعني التوازن بين مبادئ السيادة واستقلال الدول والدبلوماسية العالمية، فهو يكاد يكون الوسيلة الوحيدة التي تحظى بإجماع الدول[٢].

المبحث الثاني: النزاعات البيئية بين الدول: الخصائص والنطاق

كما تم ذكره سابقا، فان الدولة مسؤولة ضمن نطاقها الجغرافي عن مراقبة الأنشطة التي لها تأثيرات على البيئة، فاذا اخلت بهذا الالتزام، وقامت بأفعال ضارة بالبيئة كبناء السدود او إزالة الغابات او تلوث، فقد يمتد اثر هكذا أفعال الى أراضي دول مجاورة او بعيدة وذلك لان التلوث البيئي سريع الانتشار والامتداد كما في حالة تلوث الهواء او البحار، وفي هكذا حالات يمكن ان ينشأ النزاع البيئي بين الدول. وعادة تخضع هذه النزاعات لأحكام المعاهدات الدولية، والقانون الدولي العرفي، ومبادئ عامة تتعلق حماية البيئة. وتشمل النزاعات الرئيسية تلك المتعلقة بالضرر العابر للحدود، ومبدأ عدم الإضرار، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتي تكرسها اتفاقيات دولية مختلفة، مثل إعلان ستوكهولم (١٩٧٢) وإعلان ريو (١٩٩٢).

ومن أهم الأمثلة المبكرة في التحكيم الدولي هي قضية التحكيم في مصهر تريل (الولايات المتحدة ضد كندا، ١٩٤١)، حيث أسست المحكمة أصلا قانونيا وسابقة أساسية وهي قاعدة عدم الاضرار والتي أصبحت مبدأ أساسيا في القانون البيئي الدولي أصبح يعتد في قضايا، واتفاقيات عالمية لاحقة[٣]. في هذا النزاع قضت المحكمة بأن الأنشطة التي تتم داخل أراضي الدولة وسببت هذه الأنشطة ضررا بيئيا لدولة او دو ل أخرى فانه بموجب أحكام القانون ستتحمل الدولة المسؤولية عن هذه الفعل الضار.

---

[1] L. Shelley “Transnational organized crimes: a new authoritarianism”, in Friman, R. and Andreas, P. (Eds), Illicit Global Economy & State Power, Rowman & Little Field Publishers, pp. 25-40 (1998)

[2] Phillipe Sands and Jacqueline Peel, “Principles of International Environmental law” Cambridge University Press, pp.169-170 (2012).

[3] Tanaka, YOSHIFUMI. (2017). The International Law of the Sea. Cambridge University Press. P. 260. PP.1-518.

وعادة ما تنطوي النزاعات التي يتم الفصل فيها عن طريق التحكيم على مسائل تتعلق بحماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

على سبيل المثال، في قضية مطاحن اللب على نهر أوروغواي (الأرجنتين ضد أوروغواي)، ادعت الأرجنتين أن بناء مطاحن اللب من قبل أوروغواي على النهر المشترك ينتهك الالتزامات البيئية بموجب قانون نهر أوروغواي (١٩٧٥). تم تقديم النزاع في البداية إلى محكمة العدل الدولية، لكنه سلط الضوء على كيف يمكن للتحكيم الدولي بموجب معاهدة ثنائية أن يوفر منتدى بديل لحل مثل هذه النزاعات (شاتز، ٢٠١١). يوضح حكم المحكمة، الذي وجد أن أوروغواي انتهكت الالتزامات الإجرائية ولكنها لم تتسبب في ضرر بيئي كبير، دور تقييمات الأثر البيئي والأدلة العلمية في تحديد مسؤولية الدولة.

المبحث الثالث: التحكيم في النزاعات البيئية الدولية: الأسس والمساهمة للتحكيم في النزاعات البيئية

المطلب الاول- الأطر والاسس القانونية للتحكيم الدولي في النزاعات البيئة الدولية:

في التحكيم الدولي غالبا ما يستند المحكمون عند الفصل في النزاعات البيئية على الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تقدم اطارا شاملا لحل القضايا المتعلقة بالبيئة البحرية. المادة ٢٨٧ من هذه الاتفاقية تسمح للدول الأعضاء بإحالة النزاع إلى التحكيم، ويحدد الملحق السابع للاتفاقية أحكامًا محددة للتحكيم (تاناكا، ٢٠١٧).

كما توفر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مجالا للجوء الى التحكيم والذي أصبح يكتسب أهمية متزايدة. فعادة تنشأ عن هذه المعاهدات التزامات بيئية يتوجب الالتزام بها، وفي حالة عدم الامتثال فان نزاعا ما قد ينشأ. وبالرغم ان التحكيم لايزال ناشئا، إلا أنها توفر إمكانات كبيرة لمعالجة النزاعات حول الموارد البيئية المشتركة العالمية، التدهور البيئي، والتغيير المناخي.

وحتى وقت قريب كانت المنازعات الدولية التقليدية يتم حلها عن طريق القضاء التقليدي، الى ان ظهرت أشكال جديدة للمنازعات كالنزاعات المتعلقة بالبيئة والتي لايمكن حلها عن طريق القضاء التقليدي، بل لابد من تدخل مؤسسات غير قضائية لحلها[١].

التحكيم هو أسلوب شبه قضائي يتم اللجوء إليه بعد الفشل في حل النزاعات من خلال المفاوضات أو الوساطة، وعادة ما يتم الاتفاق على هيئة التحكيم بين أطراف النزاع. وفي النزاعات البيئية الدولية يستمد المحكم سلطته من الدول الأطراف في النزاع. وتشبه جلسات التحكيم إلى حد كبير إجراءات التقاضي، ولكن الفرق هو أنه في التحكيم يستمد المحكم سلطته من الدول الأطراف في النزاع.

التحكيم، كبديل سري لحل النزاعات، هو باستمرار الوسيلة البديلة المفضلة لحل النزاعات في جميع أنحاء العالم. وحديثا أصبحت هذه التحكيم الوسيلة الأكثر اعترافًا وتفضيلًا بين كل من الدول، وخاصة في القضايا ذات البعد الدولي[٢].

في وقت مبكر من عام ٢٠١٥، لاحظت اللجنة الفرعية للتحكيم التابعة لرابطة المحامين الدولية (IBA) أن هناك زيادة في استخدام التحكيم كوسيلة لحل النزاعات في جميع المناطق. وفي الآونة الأخيرة[٣]، أكد مسح التحكيم الدولي لعام ٢٠٢١ أن التحكيم الدولي لا يزال الخيار المفضل لحل النزاعات[٤]. ومن الجدير بالذكر أن المحكمين في إجراءات التحكيم غالباً ما يُنظر إليهم على أنهم محايدون وغير منحازين سياسياً لأي طرف. وقد يكون هذا سمة مميزة مقارنة بالقضاة الذين يعملون ضمن إطار حكومي. ونظراً للطبيعة الملحة للمخاوف البيئية، فإن السرعة والكفاءة أمران في غاية الأهمية في حل أي نزاع بيئي. وتوفر قواعد

---

[١] قويدر رابحي. المنازعات الدولية البيئية. المفهوم والتسوية (٢٠١٥). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. طبعة ٨، عدد ٣، ص. ٢٥٦.

[٢] حسن حياة & لدغش سليمة. دور التحكيم الدولي في حماية البيئة .المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية. المجلد ١٢ العدد ٢. ص ٤١٣. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/165429

[3] The Current State and Future of International Arbitration: Regional Perspectives. IBA Arb 40 Subcommittee. AUGUST 2015. https://cvdvn.files.wordpress.com/2018/10/int-arbitration-report-2015.pdf accessed on 15.10.2022. accessed on 02.08.2023.

[4] Queen Mary University of London and White & Case, 2021 International Arbitration Survey: Adapting Arbitration to a Changing World, available at http://www.arbitration.qmul.ac.uk/media/arbitration/docs/LON0320037-QMUL-International-Arbitration-Survey-2021_19_WEB.pdf accessed on 01.07.2023.

التحكيم المؤسسية عناصر مختلفة، مثل الإجراءات السريعة (عمليات مبسطة)، والفصل المبكر في القضايا، والتحكيم أثناء حالات الطوارئ، والإجراءات الخاصة، وكلها تساهم في الحل السريع لمثل هذه النزاعات[1]. ولقد أصبح التحكيم الدولي طريق أساسي ومساوي تماماً لقضاء محكمة العدل الدولية، وتنبع أهميته من النص عليه في إتفاقيات التحكيم الدولي والقضاء الدولي و القوانين الوطنية ومعظم أراء الفقه الدولي[٢]. وفي المنازعات البيئية، لا يمكن اللجوء إلى التحكيم ما لم يتفق الأطراف مسبقاً على استخدام هذه الطريقة في اتفاقياتهم ومعاهداتهم. وفي هذه الحالة، يمكننا أن نجد أن بعض الاتفاقيات أو المعاهدات توفر التحكيم الإلزامي في حالة حدوث نزاع. وهذه هي الحال في اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق الأطلسي، ١٩٩٢ (OSPAR) واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS). وفي بعض الأحيان تنص المعاهدات على التحكيم الاختياري في حالة حدوث نزاع، وهذا هو الحال في اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، ١٩٧٣ (سايتس) واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، ١٩٧٩.

وفي السنوات الأخيرة، تضمنت معظم الاتفاقيات البيئية الدولية أحكاماً خاصة باللجوء إلى التحكيم كوسيلة لحل النزاعات بين الأطراف. وفي السنوات الأخيرة، حاولت الدول، عند إبرام الاتفاقيات البيئية، وضع آليات لتطبيق أحكام الاتفاقية، وإيجاد سبل لحل النزاعات. وانتقلت من اعتماد التوفيق والتفاوض بالتراضي والوساطة إلى استخدام وسائل شبه قضائية ملزمة مثل التحكيم. ومن الأمثلة على ذلك المادة ٢٠ الفقرة ٣ من اتفاقية بازل ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها[٣]،

---

[1] ICC Arbitration and ADR Commission Report on Resolving Climate Change Related Disputes through Arbitration and ADR. Arbitration & ADR Commission. 26 November 2019. Available at: https://iccwbo.org/news-publications/arbitration-adr-rules-and-tools/icc-arbitration-and-adr-commission-report-on-resolving-climate-change-related-disputes-through-arbitration-and-adr/#:~:text=The%20Report%20first%20defines%20climate,that%20potentially%20enhance%20the%20existing accessed on 02.08.2023.

[2] براهيم محمد العناني، سيد أحمد محمود، محمد غريب المالكي، محمد أحمد السيد شعلان. دور التحكيم الدولي في تفعيل الالتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية من التلوث. مجلة العلوم البيئية. المجلد الحادي والاربعون الجزء الثاني، مارس ٨. ٢٠١٨. ص ٤٧٦.

[3] Art. 20 para. 3 of the Basel Convention which reads: “When ratifying, accepting, approving, formally confirming or acceding to this Convention, or at any time thereafter, a State or political and/or economic integration organization may declare that it recognizes as

وكذلك المادة ٢٩ الفقرة ٣ من اتفاقية التنوع البيولوجي ١٩٩٢، والتي تلزم الأطراف بإيجاد طريقة لتسوية النزاع من خلال التفاوض. وإذا لم يتمكن الطرفان من حل النزاع من خلال التفاوض، فيمكنهما معًا طلب المساعي الحميدة أو الوساطة من قبل طرف ثالث. ويجوز للأطراف في أي وقت اللجوء إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية، حيث أن ذلك إلزامي. وفقًا للملحق الثاني الجزء ١ من اتفاقية التنوع البيولوجي، يعين كل طرف محكمًا واحدًا، ثم يتم تعيين رئيس المحكمة باتفاق متبادل بين الطرفين[1] وإذا لم يتم الاتفاق على تعيين الرئيس، فإن الأمين العام للأمم المتحدة هو الذي يعين رئيس المحكمة بناءً على طلب أحد طرفي النزاع. ويكون قرار التحكيم ملزمًا. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فإن حكم التحكيم غير قابل للاستئناف. في عام ٢٠١٩، أبرز تقرير لجنة غرفة التجارة الدولية أن التحكيم وغيره من وسائل حل النزاعات البديلة (ADR) أثبتت أنها الوسيلة المفضلة لحل النزاعات البيئية. ولوحظ أنه منذ عام ٢٠٠٧، شهدت غرفة التجارة الدولية تسجيل ما معدله ثلاث قضايا جديدة تتعلق بحماية البيئة سنويًا، وفي بعض السنوات قد يصل هذا العدد إلى ست قضايا[2] ومن الواضح أن التحكيم يلعب دورًا مهمًا في التعامل مع النزاعات المرتبطة بالشواغل البيئية. وعلاوة على ذلك، أظهرت الدول في معظم الحالات استعدادها لاستخدام التحكيم. ويرجع ذلك إلى المزايا التي يتمتع بها التحكيم كوسيلة لحل النزاعات.

هذا ما هو مدرج في معظم اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدان، والتي غالبًا ما تتضمن فصولاً حول حماية البيئة. في حين نجد أن هذا النوع من الاتفاقيات قد حظي باعتماد واسع النطاق، سواء كانت اتفاقية بين

---

compulsory ipso facto and without special agreement, in relation to any Party accepting the same obligation:

(a) submission of the dispute to the International Court of Justice; and/or

(b) arbitration in accordance with the procedures set out in Annex IV

10 (Art. 2 of Annex II/1)..

[1] (Art. 2 of Annex II/1).

[2] ICC Arbitration and ADR Commission Report on Resolving Climate Change Related Disputes through Arbitration and ADR. Arbitration & ADR Commission. 26 November 2019. Available at: https://iccwbo.org/news-publications/arbitration-adr-rules-and-tools/icc-arbitration-and-adr-commission-report-on-resolving-climate-change-related-disputes-through-arbitration-and-adr/#:~:text=The%20Report%20first%20defines%20climate,that%20potentially%20enhance%20the%20existing accessed on 02.08.2023.

دول أو اتفاقيات بين دول وتكتلات اقتصادية، سواء كانت اتفاقات بين دول أو اتفاقيات بين دول وتكتلات اقتصادية، وفي هذه الاتفاقيات خصص جزء مهم منها لكيفية حل النزاعات التي ستنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقيات، والتحكيم هو أهم هذه الوسائل.

وفي العلاقات الدولية ونظرا للمزايا التي يتمتع بها التحكيم، فلقد اصبح من اهم وسائل حل المنازعات التي تفضلها الدول لتسوية النزاعات وحلها باعتبارها طريقة توافقية لحل النزاعات ذات الطابع الدولي، وذلك لأن الدول ذات السيادة تميل الى الحلول التوافقية كالتحكيم لحل النزاع و لا تقبل تطبيق قوانين دول أخرى إجبارياً على النزاع. فعند اختيار التحكيم لحل النزاع فان الدول هي من تشارك في اختيار وتعيين، وهذا مايساعدها على الحفاظ سيادتها. إضافة الى الحفاظ على سيادة الدول، فان التحكيم يتميز بالمرونه، فكما ذكرنا سابقا فان الدول تشارك في اختيار المحكمين وتعيين الخبراء الفنيين المتخصصين في مجالات البيئة أيضا.

على سبيل المثال، تعد محكمة التحكيم الدائمة قائمة بخبراء البيئة لكي تختار الأطراف من بينهم عند اختيار محكميها[1]. وهذا ما يميز التحكيم عن القضاء التقليدي، حيث ان هيئة المحكمة تضم قضاة متخصصين في مجالات عامة، ذات طابع قانوني الى درجة كبيرة وفي غالبا يكونون غير متخصصين في المسائل البيئية التي تحتاج الى فهم عميق ودراية شاملة لمسائل فنية وقانونية بنفس الوقت، ونجد انهم يطلبون مساعدة خبير محايد لتكوين صورة شاملة للقضية من مختلف جوانبها الفنية من أجل اتخاذ القرار. أيضا في التحكيم تستطيع الدول تحديد قواعد الاختصاص والقواعد الإجرائية والقوانين التي سيتم تطبيقها, هذا سيساعد الدول في الحفاظ على سيادتها، من خلال إعطائها مزية الاختيار المذكوره أعلاه.

المطلب الثاني: مساهمة التحكيم في القانون البيئي الدولي

أول قضية أو نزاع حول مورد بيئي حدث في عام ١٨٩٣ بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي كانت تمثل كندا التي كانت لا تزال تحت التاج البريطاني في ذلك الوقت. وقد عرف هذا النزاع باسم

[1] Panels of Arbitrators and Experts for Environmental Disputes. The Permanent Court of Arbitration, available at https://pca-cpa.org/en/about/panels/panels-of-arbitrators-and-experts-for-environmental-disputes/ accessed on 06.04.2023.

التحكيم في قضية فقمة الفراء في المحيط الهادئ[١] الواقع أن الولايات المتحدة اشترت في عام ١٨٧٦ الحق الإقليمي لألاسكا بما في ذلك حق الصيد. كانت هذه المنطقة تتمتع بوفرة كبيرة من أسود البحر ذات الفراء، وخاصة تلك المنتشرة في المنطقة. وبسبب هذه الوفرة، كان الصيادون الأمريكيون يصطادون هذه الحيوانات. كما اصطاد الصيادون من كندا واليابان هذه الفقمات عندما كانت في أعالي البحار.

ولكن لأن العناصر البيئية مترابطة، فقد أثر الصيد الجائر للفقمات بشكل كبير على الثروة السمكية. وهنا تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد بريطانيا من أجل وقف عمليات الصيد التي يقوم بها الصيادون الكنديون. وهنا رفضت بريطانيا طلب أمريكا. ولكن التحدي الأكبر بدأ عندما غامرت ثلاث سفن من كولومبيا البريطانية بالتوجه إلى ساحل ألاسكا، مما دفع الولايات المتحدة إلى مصادرة هذه السفن. وبسبب فشل المفاوضات تم الاتفاق بين بريطانيا وأميركا على اللجوء للتحكيم لحل قضايا الصيد، وبررت الولايات المتحدة شكواها بأن حماية الفقمة واجب على كل الدول وأن صيد الفقمة بشكل غير مشروع سيؤثر على النظام البيئي العالمي، لكن السؤال الذي أثير أثناء النزاع كان: هل لأميركا الحق في منع الصيد في أعالي البحار عندما تكون بعيدة عن المناطق الامركية، وما هو الحق الذي تستند إليه أميركا؟

كما زعمت بريطانيا أن مياه بحر بيرنغ مياه مفتوحة ولا يجوز سلب حقوق الصيد على أساس الحفاظ عليها خارج منطقة الثلاثة أميال، وأن الصيد في تلك المناطق حق لكل الدول.

الحكم: قضت المحكمة بأن أميركا ليس لها الحق في فرض قوانينها على أعالي البحار، والتي تعتبر منطقة دولية يحق لكل الدول ممارسة الصيد فيها، وبالتالي كان الحكم لصالح بريطانيا.

وبسبب هذا الحكم جرت مفاوضات بين أمريكا وروسيا وبريطانيا واليابان أدت إلى إبرام اتفاقية بشأن فراء الفقمة.

وقد نصت الاتفاقية على حماية فراء الفقمة في منطقة شمال المحيط الهادئ، واتفقت الدول على ضرورة إجراء دراسات بشكل منتظم لحماية فراء الفقمة من أجل الحفاظ على أعدادها، الأمر الذي يعود بالنفع على كافة الدول المعنية. كما نصت على ضرورة حماية التوازن البيئي في المنطقة وضرورة قيام الدول

---

[١] Award Dated 15th August, 1893, 1 Moore's International Arbitration Awards 755. (search for the details).

المعنية بإجراء البحوث لدراسة مدى تأثير استغلال حيوان بحري آخر على أعداد فراء الفقمة. وتم تشكيل لجنة فراء الفقمة في شمال المحيط الهادئ بين الدول لحماية هذه الحيوانات[١].

وقد أثار هذا الحكم تساؤلاً قانونياً، حول مدى حق الدولة في فرض قوانين لحماية البيئة، والتي تؤثر سلباً على أنشطة واقتصادات الدول الأخرى. على سبيل المثال، القضية بين المكسيك وغيرها ضد الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١ والتي تعرف بقضية التونة/الدلافين[٢].

ونتيجة لهذا الموقف، لجأت المكسيك إلى اتفاقية الجات في عام ١٩٩١، وأثير التساؤل التالي: هل يحق للدولة فرض قوانينها البيئية الخاصة على دولة أخرى؟

لجنة التحكيم التي شكلتها الجات: أجابت بأن الدولة لا يحق لها فرض قوانينها على دولة أخرى، حتى لو كان هناك تهديد لمورد بيئي، لأن ذلك يتعارض مع مبادئ التجارة الدولية. وإذا لجأت الدول إلى المادة العشرين من اتفاقية الجات، التي تنص على إمكانية فرض قيود استثنائية على التجارة الحرة، قالت اللجنة إن هذه المادة لا تنطبق خارج الحدود الإقليمية لأميركا[٣]. وتخشى المجموعة أنه إذا كانت هناك استثناءات للمادة العشرين متاحة للتدابير خارج الحدود الإقليمية، فقد يكون بوسع أحد الأطراف المتعاقدة إنشاء تدابير تجارية تستند إلى سياسات بيئية مختلفة لطرف آخر، مما ينتهك في الواقع حق ذلك البلد الثاني في إنشاء برامجه البيئية الخاصة. تتناول هذه القضية التوازن بين التجارة الحرة وحماية البيئة وهي

---

[1] Douglas M. Johnston, “The International law of Fisheries: A framework of policy oriented inquiries” Martinus Nijhoff Publishers, 1987, pp.268-270.

[2] خلفية هذه القضية هي أن القانون الأمريكي لحماية الثدييات وخاصة الدلافين كان له تأثير كبير على الاقتصاد المكسيكي حيث كان الصيادون المكسيكيون يصطادون سمك التونة الذي يعتبر موردا اقتصاديا مهما للمكسيك ولكن كان هناك بعض الدلافين التي وقعت في شباك صيادي التونة المكسيكيين الذين كانوا يصطادون داخل المياه الإقليمية المكسيكية أو في أعالي البحار (وهو حق لكل الدول وفقا لحكم محكمة التحكيم المشار إليه سابقا) وكانت أمريكا قد حظرت استيراد أو شراء التونة من المكسيك إلا إذا كانت مرفقة بشهادة تفيد بأنها لن تضر بالدلافين وإذا لم ترفق المكسيك مثل هذه الشهادة أو لم تتمكن من إثبات ذلك فإن الولايات المتحدة لن تشتري سمك التونة من المكسيكيين. للحصول على معلومات اكثر عن هذه القضية. يرجى الاطلاع على موقع منظمة التجارة العالمية. https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/edis04_e.htm accessed on 2/09/2023.

[3] Thomas Skilton, "GATT and the Environment in Conflict: The Tuna-Dolphin Dispute and the Quest for an International Conservation Strategy," Cornell International Law Journal: Vol. 26: Iss. 2, Article 5 p.469 (1993).

.

قضية مهمة تؤثر على صياغة السياسات الدولية والمحلية. اعتبرت بعض الدول، مثل ألمانيا، قوانين الدنمرك بشأن بيع البيرة في زجاجات قابلة لإعادة التعبئة بمثابة قيد على التجارة، لأن ليس كل البلدان قادرة على تعبئة البيرة في زجاجات قابلة لإعادة التعبئة. وهذا يوضح الصراع بين حماية البيئة والتجارة. حيث أن تطبيق هذا الحكم قد يؤدي إلى انتهاك أو تقليص السياسات البيئية. يجب أن تكون البيئة والتجارة متوازنة، ولا ينبغي إعطاء النمو الاقتصادي الأولوية على حساب البيئة. إن التطبيق الخارجي للقوانين المحلية يزيد من تعقيدات القانون الدولي ويمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف والصراعات. وهنا برز مفهومان متناقضان: السيادة وهي مدى فرض القوانين المحلية محليا وخارج إقليم الدولة، والمفهوم الثاني هو التجارة الحرة القائمة على مبدأ فتح حدود الدول. وهنا تتضح صعوبة التوفيق بين هذين المبدأين عندما ينشب صراع بين الدول حول مورد بيئي. كما تطرح القضية السؤال الحاسم حول ما إذا كان للدول الحق في فرض قوانينها خارج الإقليم وما إذا كانت الدول الأخرى ملزمة بها. حيث أن فرض القوانين المحلية خارج حدود إقليم الدولة سيؤدي إلى اندلاع العديد من النزاعات القضائية بين الدول، كما أنه سيفرض تكاليف باهظة على الدول المصدرة لأنها ستضطر إلى مراعاة قوانين جميع الدول المستوردة لمنتجاتها. إن التوازن بين التجارة الحرة وحماية البيئة يشكل تحديا معقدا يتطلب دراسة موسعة ومناقشات دولية للوصول إلى سياسات مستدامة تحقق الرخاء الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة. كما ظهرت مساهمة التحكيم في قضية حق الدولة في فرض قانونها خارج أراضيها، ففي قضية التحكيم في مصهر تريل[١]، استعرضت هيئة التحكيم القانون الدولي والاجتهاد القضائي الأمريكي المتعلق بتلوث الهواء، وذكرت أنه: من واجب كل دولة حماية الدول الأخرى من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد داخل حدودها الإقليمية.

---

[١] تتلخص وقائع هذه القضية في تلوث نهر كولومبيا الذي ينبع من كندا (سيتي تريل) ثم يعبر الحدود الكندية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ليمر عبر مدينة نورث بورت (ولاية واشنطن حاليًا). وقد تم إنشاء مصنع ضخم –يتبع لشركة السكك الحديدية الكندية الباسيفيكية القوية– لصهر المعادن مثل الزنك والعديد من المعادن الأخرى. وقد أدت هذه الأنشطة إلى تلوث الهواء بشكل كبير، مما أدى إلى نقل الملوثات من الجانب الكندي إلى الجانب الأمريكي، ونتيجة لذلك تضررت الأراضي الزراعية ومياه النهر. وقد اشتكت الحكومة الأمريكية واتفقت مع كندا على إحالة القضية إلى اللجنة الدولية المشتركة، التي أوصت بمنح ٣٥٠ ألف دولار للمزارعين الأمريكيين المتضررين من التلوث. ولكن نظرًا لعدم تنفيذ توصيات اللجنة بشكل صحيح، أحالت الحكومة الأمريكية النزاع إلى التحكيم. للحصول على معلومات افضل يرجى الاطلاع على موقع الأمم المتحدة:

http://legal.un.org/riaa/cases/vol_III/1905-1982.pdf accessed on 02/09/2023

وخلصت هيئة التحكيم إلى أنه لا يجوز لأي دولة أن تسمح باستخدام أراضيها على نحو يضر بمصالح الدول الأخرى، سواء أكانت أراضي أو أشخاصًا أو حتى ممتلكات. وهنا برز مبدأان مهمان تم استخدامهما في القانون البيئي الدولي. الأول هو مبدأ واجب الدول في منع الضرر الناجم عن أراضيها لأي دولة أخرى. والثاني هو مبدأ أن الملوث يدفع. وهنا تلتزم الدولة التي تسببت في تلوث دولة أخرى بدفع تعويض لهذه الدولة بسبب الأنشطة الناتجة عن أراضيها[١].

وهنا يمكن القول إن هذين المبدأين أصبحا راسخين في القانون الدولي، حيث تعد هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اعتماد قانون موضوعي. ولذلك فقد أصبح جزءًا من القانون الدولي العرفي أيضًا.

وقد استُخدم حكم هذه المحكمة كدليل في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية. على سبيل المثال، استند المبدأ ٢١ من إعلان ستوكهولم إلى هذه القضية، حيث نص على أنه لا يجوز للدول السماح باستخدام أراضيها لإحداث ضرر ببيئ لدول أخرى أو غيرها من الموارد المشتركة الدولية. وأصبح المبدأ المنصوص عليه في قضية التحكيم في Trail-Smelter بمثابة سابقة تُستخدم في القانون الدولي، مثل القضية أمام محكمة العدل الدولية للبت في النزاع بين المملكة المتحدة وألبانيا[٢].

ولا يقتصر التحكيم على الفصل في النزاعات والقضايا البيئية الدولية بسبب التلوث، بل نجد ان التحكيم كان له دور فاعل حتى في المسائل التي تتعلق بالموارد البيئية المشتركة، والتي تعتبر ملكا للبشرية وليست حكرا على دولة معينة. باعتبار ام هذه الموارد الطبيعية هي ملكا للبشرية جمعاء لذا يجب أن تكون هناك آلية دولية خاصة للتعامل مع مثل هذه الموارد. ومن الأمثلة على النزاع الدولي حول استثمار الموارد الطبيعية قضية بحيرة لانوك التي كانت بين فرنسا وأسبانيا[٣]. وتم إحالة النزاع إلى التحكيم.

وكان محور قرار لجنة التحكيم هو ضرورة لجوء الأطراف المتنازعة إلى المفاوضات المشتركة لحل القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة بين الدول. وساعدت هذه القضية في خلق مبدأ التوافق

---

[1] Austin Parrish, “Trail Smelter Déjà vu: Extraterritoriality, International Environmental law and Search for Solutions to Canada-US Trans-boundary water pollution dispute” Indiana University Maurer School of Law pp/365, 2005.

[2] Decision 9 April 1949, ICJ Reports 1949, p.22.

[3] France v. Spain, 16 November 1957, 24 I.LR 101;(1957) 12 R.I.A.A. 281; full text available on http://www.ecolex.org/server2.php/libcat/docs/COU/Full/En/COU-143747E.pdf (accessed on 14 Seprtember,2023)

والتفاوض أثناء المفاوضات لحل القضايا البيئية المشتركة. وأصبح مبدأ التفاوض الآن عنصراً مهماً في العلاقات الدولية. في الواقع، شكلت هذه القضية سابقة مهمة في القانون البيئي، مؤكدة على أهمية الإجماع واتخاذ القرار الجماعي بدلاً من الإجراءات الأحادية الجانب. كانت هذه القضية هي الأساس الذي بنيت عليه اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري والمسطحات المائية التي أشارت إلى أهمية مبدأ التفاوض عند حل النزاعات المتعلقة بالمصادر المشتركة والطبيعية.

المبحث الثالث: أهم التحديات التي تواجه التحكيم الدولي في النزاعات البيئية الدولية

على الرغم من فوائد ومزايا التحكيم، الا انه يواجه العديد من التحديات. وكان أهم هذه التحديات هي مسألة الشفافية. باعتبار ان إجراءات التحكيم غالبا ما تكون سرية، فان هذا يشكل معضلة في المسائل البيئية ذات الصلة والتي تنطوي على مصلحة دولية عامة. ومن التحديات الأخرى هي ان المسائل البيئية تنطوي على مسائل فنية علمية معقدة، مما يدفع لجان التحكيم للاعتماد على الخبراء لتقييم الضرر البيئي، وهذا بدوري يؤدي الى إطالة أمد التحكيم خصوصا اذا كان النزاع يتضمن مسائل تحتاج الى تفسير البيانات العلمية والت عادة ما تكون محل نزاع أيضا. بالإضافة إلى ذلك، فقد يكون تنفيذ احكام التحكيم تشكل معضلة بحد ذاتها وخصوصا عندما تكون هناك حاجة إلى استعادة البيئة على المدى الطويل أو الامتثال لالتزامات المعاهدة. أيضا اختلال التوازن في القوة بين الدول يعتبر تحديا ومعضلة كبيرة.

المطلب الأول: تعقيد الأدلة العلمية والتقنية

إن أحد التحديات الأساسية في التحكيم البيئي هو تعقيد البيانات العلمية والتقنية المعنية. وكثيراً ما تتطلب النزاعات البيئية شهادة خبير متطور لفهم التأثير البيئي لأفعال الدولة، سواء كان التلوث أو استنزاف الموارد أو إتلاف النظام البيئي. وقد يكون تفسير البيانات البيئية، مثل مستويات التلوث أو مدى الضرر البيئي، محل نزاع شديد ويؤدي إلى نزاعات مطولة.

على سبيل المثال، في قضية مطاحن اللب على نهر أوروغواي (الأرجنتين ضد أوروغواي)، كان النزاع يتعلق بما إذا كان بناء مطاحن اللب من قبل أوروغواي من شأنه أن يلوث نهر أوروغواي المشترك بشكل كبير. وقد قدمت الأرجنتين أدلة علمية واسعة النطاق تدعي الضرر البيئي، في حين ردت أوروغواي ببياناتها الخاصة التي تظهر أن مستويات التلوث كانت ضمن الحدود المقبولة. وتوضح

القضية، على الرغم من أن محكمة العدل الدولية قد حسمتها، الدور الحاسم الذي يلعبه علم البيئة في التحكيم. وكان على المحكمة أن تقيم الأدلة الفنية المعقدة وشهادة الخبراء لتحديد ما إذا كانت أوروغواي قد انتهكت التزاماتها بموجب النظام الأساسي لنهر أوروغواي. وبسبب هذه الإشكالية فلقد دعا العديد من العلماء والاكاديميين أمثال فيليب ساندز الى ضرورة تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها أعضاء لجان التحكيم في هكذا حالات، حيث يتوجب على الهيئة ليس فقط موازنة البيانات العلمية، بل يجب أن تتعامل أيضًا مع عدم اليقين المتأصل في العلوم البيئية[١].

ومن الأمثلة البارزة الأخرى التحكيم في قضية إندوس ووترز كيشينجانجا بين الهند وباكستان بموجب معاهدة مياه إندوس. وكان النزاع يتعلق ببناء سد لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر كيشينجانجا، حيث ادعت باكستان أن تحويل الهند للمياه من شأنه أن يؤثر سلبًا على مناطقها الزراعية. وتطلبت القضية شهادة خبير بشأن التأثيرات البيئية للسد، وخاصة على تدفق النهر والعواقب البيئية في اتجاه مجرى النهر. وهنا لوحظ انه كان على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار كل من البيانات الهيدرولوجية والتدفقات البيئية، مما يدل على التعقيد الفني لمثل هذه النزاعات[٢].

المطلب الثاني: الافتقار إلى الشفافية

إن الافتقار إلى الشفافية هي من اهم الانتقادات التي وجهت للتحكيم البيئي. فغالبًا ما ينطوي التحكيم على إجراءات سرية وجلسات استماع واحكام غير علنية، وهو ما قد يكون اشكالا كبير في المسائل البيئية التي تنطوي على بيئة مفتوحة وموارد طبيعية مشتركة للعالم اجمع. وهذا بدوره اثار مخاوف تتعلق بالمساءلة والمشاركة العامة وحقوق أصحاب المصلحة وخصوصا المتضررين او المنظمات البيئية الغير حكومية في المشاركة في عمليات التحكيم.

---

[1]Resolving Climate Change Related Disputes through Arbitration and ADR. The report of [1] Commission on Arbitration and ADR. (2019). P. 20. Also, this is available on: -commission-adr-arbitration-content/uploads/sites/3/2019/11/icc-https://iccwbo.org/wp report-on-resolving-climate-change-related-disputes-english-version.pdf accessed on 12.10-2023

[2] See the Final Award of the Indus Waters Kishenganga Arbitration (Pakistan v. India) it is available at:https://jusmundi.com/en/document/decision/en-indus-waters-kishenganga-arbitration-pakistan-v-india-final-award-friday-20th-december-2013 accessed on 16.09.2023.

إن التحكيم في لاغو أغريو (شيفرون ضد الإكوادور) هو مثال صارخ على تحدي الشفافية في التحكيم البيئي. فقد بدأت شركة شيفرون التحكيم ضد الإكوادور بعد أن حملت الشركة المسؤولية عن الأضرار البيئية الواسعة النطاق في منطقة الأمازون. ورغم أن النزاع كان يركز على التحكيم الاستثماري الخاص بموجب معاهدة استثمار ثنائية، إلا أنه أثار مخاوف بيئية كبيرة، حيث أجريت إجراءات التحكيم إلى حد كبير خلف أبواب مغلقة. وكما لاحظ متخصصون مثل Davy Karkason، فإن هذا الافتقار إلى الشفافية في قضية تنطوي على ضرر بيئي كبير أدى إلى انتقاد قدرة نظام التحكيم على خدمة المصلحة العامة[١].

وقد بذلت المحكمة الدائمة للتحكيم جهوداً لمعالجة هذه القضية من خلال قواعدها الاختيارية للتحكيم في المنازعات المتعلقة بالبيئة و/أو الموارد الطبيعية (٢٠٠١)، والتي تشجع على المزيد من الشفافية. ومع ذلك، فإن مدى التزام الدول والمحكمين بهذه القواعد قد يختلف، مما يترك فجوات كبيرة في الوصول العام والتدقيق. إن المزيد من الشفافية لن يعزز شرعية التحكيم فحسب، بل سيسمح أيضاً بمشاركة عامة أكثر قوة في المسائل البيئية.

المطلب الثالث: تنفيذ أحكام التحكيم

ان نفاذ وتنفيذ احكام هيئات التحكيم يشكل تحدياً آخر، خصوصا اذا تطلب التقرير امتثال الدول لالتزاماتها البيئية او عندما يتضمن نقاطا تتعلق باستعادة البيئة على المدى الطويل، او عندما يتطلب رقابة مستمرة وتنفيذ سياسات بيئية عالية التعقيد.

على سبيل المثال، في قضية التحكيم في مصهر تريل (الولايات المتحدة ضد كندا، ١٩٤١)، والتي تعاملت مع تلوث الهواء عبر الحدود من مصهر كندي يؤثر على الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة، لم يتضمن التنفيذ تعويضاً نقدياً فحسب، بل تضمن أيضاً التحكم في الانبعاثات المستقبلية. إن تعقيد تنفيذ قرار المحكمة يتطلب التعاون المستمر بين الدولتين لمنع المزيد من الضرر البيئي، مما يوضح التحديات العملية في التنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة الطويلة الأجل للضرر البيئي تعني أن الدول قد تكون مترددة في الامتثال الكامل للحكم إذا فرض التزامات بيئية باهظة التكلفة أو قيوداً على التنمية. في قضية التحكيم في نهر إندوس ووترز كيشينجانجا، تطلب تنفيذ حكم المحكمة إيجاد توازن

---

[١] This is available on: https://www.transnationalmatters.com/understanding-problems-with-investor-state-dispute-mechanisms/ accessed on 13.02.2024.

دقيق بين حق الهند في تنمية النهر لأغراض توليد الطاقة الكهرومائية وحق باكستان في تدفق مياه غير مضطرب. وقد يكون الامتثال لمثل هذه الأحكام حساساً سياسياً ومتطلباً فنياً، وخاصة عندما يكون الضرر البيئي قد وقع بالفعل أو عندما يتعلق الأمر بإدارة الموارد على المدى الطويل[١].

المطلب الرابع: اختلال ميزان القوة بين الدول

ان اختلال ميزان القوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة يشكل تحديا كبيرا لهيئات ولجان التحكيم. غالبًا ما تفتقر الدول الفقيرة الى الموارد المالية والتقنية اللازمة لعرض قضيتها وادلتها بشكل فعال. بينما تمتلك الدول الأكثر قوة اقتصاديا الخبرة العلمية والقدرة المالية والقانونية التي تمكنها من عرض قضيتها بشكل قوي.

ومن الأمثلة على الاختلال في القوة هو التحكيم بين بنغلاديش والهند بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كان النزاع يتعلق بترسيم الحدود البحرية بين الدولتين في خليج البنغال، وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية. وعلى الرغم من نجاح بنغلاديش في نهاية المطاف في تأمين مطالباتها بحصة أكبر من المنطقة البحرية، إلا أن عملية التحكيم كشفت عن التحديات التي تواجه الدول الأقل قوة في التعامل مع الحجج القانونية والعلمية المعقدة. يزعم علماء مثل تاناكا (٢٠١٧) أن التحكيم يجب أن يفعل المزيد لضمان قدرة الدول النامية على المشاركة الفعالة في العملية، ربما من خلال مبادرات بناء القدرات أو مشاركة أكبر من المنظمات الدولية[٢].

---

[1] Francis Kariuki (2015). Challenges facing the Recognition and Enforcement of International Arbitral Awards within the East African Community. This paper was originally presented at a conference on Commercial Private International Law in East and Southern Africa on 15th September 2015 at the Research Center for Private International Law in Emerging Countries, Faculty of Law, University of Johannesburg. It is also available on: https://kmco.co.ke/wp-content/uploads/2018/08/Paper-on-Recognition-and-Enforcement-of-Foreign-Arbitral-Awards.pdf accessed on 02.05.2023

[2] Tanaka, YOSHIFUMI. (2017). The International Law of the Sea. Cambridge University Press. P. 347. PP.1-518.

خاتمة البحث والتوصيات:

إن التحكيم الدولي يعتبر بمثابة منتدى قيماً لحل النزاعات البيئية بين الدول، حيث يوفر اجراءات محايدة ومرنة وتضم خبراء متخصصين في المسائل البيئية المعقدة. وقد وجدنا ان التحكيم بقواعده المتخصصة في النزاعات البيئية، له دوراً فعالاً في حسم النزاعات. ولقد وجدنا ان التحكيم واجه تحديات، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية وتعقيد القضايا العلمية. واختلال ميزان القوة بين الدول. ومع ذلك، سيظل التحكيم أداة فعالة في تعزيز العدالة البيئية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

لقد أثبت التحكيم الدولي أنه آلية مهمة لحل النزاعات البيئية بين الدول. ومع استمرار تكثيف التحديات البيئية العالمية مثل تغير المناخ والتلوث عبر الحدود وإدارة الموارد الطبيعية، فإن التحكيم يوفر منصة محايدة ومرنة وقابلة للتنفيذ قانوناً لمعالجة هذه القضايا المعقدة. توضح قضايا رئيسية مثل تحكيم مصهر تريل وغيرها من القضايا فعالية التحكيم في تحقيق التوازن بين حماية البيئة وسيادة الدولة والمصالح الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، توفر مؤسسات مثل المحكمة الدائمة للتحكيم أطراً متخصصة مصممة خصيصاً للنزاعات البيئية، مما يضمن معالجة التعقيدات العلمية والتقنية والقانونية.

ولضمان استمرار فعالية التحكيم، الباحث يقدم مجموعة من التوصيات:

تعزيز الشفافية عند التحكيم في النزاعات البيئية: نظراً لان القضايا البيئية لها بعد دولي فإنها تنطوي على مسائل تتعلق بالمصلحة العامة. لذا كان هناك العديد من النداءات لتعزيز الشفافية في إجراءات التحكيم. ويجب على الدول وهيئات التحكيم أن تتبنى إجراءات أكثر شفافية، تسمح للعامة بالوصول إلى وثائق القضايا، وجلسات التحكيم، وتقارير التحكيم، مع إمكانية توفير حماية للبيانات الحساسة عند الضرورة.

تشجيع استخدام الخبراء العلميين والتقنيين: من المسائل البيئية المعقدة النى تواجه المحكمين هي مسائل تقييم الضرر البيئي، والاثر على النظم الايكولوجيه، ومستويات التلوث. ولضمان التفسير الصحيح لهذه المسائل فلابد من تشكيل لجان خبراء لمساعدة المحكمين عند النظر في هكذا مسائل.

تعزيز آليات التنفيذ: يجب على الدول الالتزام بتنفيذ احكام التحكيم لضمان فعالية التحكيم في النزاعات البيئية. وهذا يأتي من خلال تبني آليات إنفاذ أقوى تخلق التوازن بين الدول وخصوصا في الحالات التي تتطلب رقابة مستمرة او استعادة البيئة على المدى الطويل.

تعزيز التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف: وهذا يتأتى من خلال التعاون لتبني اتفاقيات الدولية التي تتضمن بنودا خاصة بالتحكيم كوسيلة لحل النزاعات التي قد تنشأ عن تنفيذ احكام الاتفاقية، وهذا بدوره سيساعد في توفير اطار قانوني واضح وشفاف.

تعزيز بناء القدرات في القانون البيئي والتحكيم: هذا بدوره سيساعد الدول خصوصا الدول النامية على تطوير قدراتها التفاوضية، وهذا يتأتى من خلال التدريب على مفردات وعناصر والتدريب على على التفاوض وحل النزاعات البيئية المعقدة. هذا بدوره سيعزز قدرة الدول النامية في المشاركة في التحكيم البيئي الدولي وحماية مصالحها البيئية.

دمج مبادئ التنمية المستدامة في قرارات التحكيم: نظرا لدور قرارات التحكيم في تحقيق اهداف التنمية البيئة المستدامة، فانه ينبغي تدريب المحكمين على اهداف التنمية المستدامة وتشجيعهم على تطبيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة طويلة الاجل في قراراتهم، وموازنة التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة.

ومن خلال تبني وأخذ هذه التوصيات في الاعتبار، فانه سيكون باستطاعة الدول ومؤسسات التحكيم أن تعزز بشكل فعال دور التحكيم الدولي في حل القضايا البيئية الدولية، تضمن تحقيق اهداف العدالة البيئية العالمية.

قائمة المراجع:

1. موقع الأمم المتحدة:.
2. Thomas Skilton, "GATT and the Environment in Conflict: The Tuna-Dolphin Dispute and the Quest for an International Conservation Strategy," Cornell International Law Journal: Vol. 26: Iss. 2, Article 5 p.469 (1993).
3. Art. 20 para. 3 of the Basel Convention which reads: “When ratifying, accepting, approving, formally confirming or acceding to this Convention, or at any time thereafter, a State or political and/or economic integration organization may declare that it recognizes as compulsory ipso facto and without special agreement, in relation to any Party accepting the same obligation:
4. Austin Parrish, “Trail Smelter Déjà vu: Extraterritoriality, International Environmental law and Search for Solutions to Canada-US Trans-boundary water pollution dispute” Indiana University Maurer School of Law pp/365, 2005.
5. Award Dated 15th August, 1893, 1 Moore’s International Arbitration Awards 755. (search for the details).
6. Birnie, P & Boyle, A (2021). International Law and the Environment. 4th edition. Oxford University Press.
7. Decision 9 April 1949, ICJ Reports 1949, p.22.
8. Douglas M. Johnston, “The International law of Fisheries: A framework of policy oriented inquiries” Martinus Nijhoff Publishers, 1987,
9. France v. Spain, 16 November 1957, 24 I.LR 101;(1957) 12 R.I.A.A. 281; full text available on http://www.ecolex.org/server2.php/libcat/docs/COU/Full/En/COU-143747E.pdf (accessed on 14 Seprtember,2023)
10. Francis Kariuki (2015). Challenges facing the Recognition and Enforcement of International Arbitral Awards within the East African Community. This paper was originally presented at a conference on Commercial Private International Law in East and Southern Africa on 15th September 2015 at the Research Center for Private International Law in Emerging Countries, Faculty of Law, University of Johannesburg. It is also available on: https://kmco.co.ke/wp-content/uploads/2018/08/Paper-on-Recognition-and-Enforcement-of-Foreign-Arbitral-Awards.pdf accessed on 02.05.2023
11. http://legal.un.org/riaa/cases/vol_III/1905-1982.pdf accessed on 02/09/2023
12. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/5535039e-13da-43f6-8f53-a9a700f26485/1

13. ICC Arbitration and ADR Commission Report on Resolving Climate Change Related Disputes through Arbitration and ADR. Arbitration & ADR Commission. 26 November 2019. Available at: https://iccwbo.org/news-publications/arbitration-adr-rules-and-tools/icc-arbitration-and-adr-commission-report-on-resolving-climate-change-related-disputes-through-arbitration-and-adr/#:~:text=The%20Report%20first%20defines%20climate,that%20potentially%20enhance%20the%20existing accessed on 02.08.2023.
14. ICC Arbitration and ADR Commission Report on Resolving Climate Change Related Disputes through Arbitration and ADR. Arbitration & ADR Commission. 26 November 2019. Available at: https://iccwbo.org/news-publications/arbitration-adr-rules-and-tools/icc-arbitration-and-adr-commission-report-on-resolving-climate-change-related-disputes-through-arbitration-and-adr/#:~:text=The%20Report%20first%20defines%20climate,that%20potentially%20enhance%20the%20existing accessed on 02.08.2023.
15. Kiss and, K & Shelton, D (1991). International Environmental Law. Bulletin of Science, Technology & Society, 13(4), 243-243. https://doi.org/10.1177/027046769301300483
16. L. Shelley "Transnational organized crimes: a new authoritarianism", in Friman, R. and Andreas, P. (Eds), Illicit Global Economy & State Power, Rowman & Little Field Publishers, pp. 25-40 (1998)
17. Panels of Arbitrators and Experts for Environmental Disputes. The Permanent Court of Arbitration, available at https://pca-cpa.org/en/about/panels/panels-of-arbitrators-and-experts-for-environmental-disputes/ accessed on 06.04.2023.
18. Phillipe Sands and Jacqueline Peel, "Principles of International Environmental law" Cambridge University Press, pp.169-170 (2012).
19. Queen Mary University of London and White & Case, 2021 International Arbitration Survey: Adapting Arbitration to a Changing World, available at http://www.arbitration.qmul.ac.uk/media/arbitration/docs/LON0320037-QMUL-International-Arbitration-Survey-2021_19_WEB.pdf accessed on 01.07.2023.
20. Resolving Climate Change Related Disputes through Arbitration and ADR. The report of Commission on Arbitration and ADR. (2019). P. 20. Also, this is available on: https://iccwbo.org/wp-content/uploads/sites/3/2019/11/icc-arbitration-adr-commission-report-on-resolving-climate-change-related-disputes-english-version.pdf accessed on 12.10-2023
21. Sands, Ph & Peell, J & Fabra, A & MacKenzie, R. Principles of international environmental law. 4th edition. Cambridge University Press.

22. See the Final Award of the Indus Waters Kishenganga Arbitration (Pakistan v. India) it is available at:https://jusmundi.com/en/document/decision/en-indus-waters-kishenganga-arbitration-pakistan-v-india-final-award-friday-20th-december-2013 accessed on 16.09.2023.
23. Tanaka, YOSHIFUMI. (2017). The International Law of the Sea. Cambridge University Press. P. 260. PP.1-518.
24. Tanaka, YOSHIFUMI. (2017). The International Law of the Sea. Cambridge University Press. P. 347.
25. The Current State and Future of International Arbitration: Regional Perspectives. IBA Arb 40 Subcommittee. AUGUST 2015. https://cvdvn.files.wordpress.com/2018/10/int-arbitration-report-2015.pdf accessed on 15.10.2022. accessed on 02.08.2023.
26. This is available on: https://www.transnationalmatters.com/understanding-problems-with-investor-state-dispute-mechanisms/ accessed on 13.02.2024.

٢٧. ابراهيم محمد العناني، سيد أحمد محمود، محمد غريب المالكي، محمد أحمد السيد شعلان. دور التحكيم الدولي في تفعيل الالتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية من التلوث. مجلة العلوم البيئية. المجلد الحادي واالربعون الجزء الثاني، مارس ٨. ٢٠١٨.

٢٨. حسن حياة & لدغش سليمة. دور التحكيم الدولي في حماية البيئة .المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية. المجلد ١٢ العدد ٢. ص ٤١٣.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/165429

٢٩. خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي. الطبعه الأولى، دار ، الشروق ٢٠٠٢، (١)

٣٠. الدكنور رأفت ابراهيم رضوان خوالده. المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية). ماهية التحكيم الدولي وتمييزه عن غيره من وسائل تسوية المنازعات الدولية. ص. ٥٤٤٣-٥٤٦٢. المقالة أيضا متوفرة على الموقع الالكتروني للمجلة.
https://jlaw.journals.ekb.eg/article_191500_b13443cf65fdcc07db202b1197349426.pdf تم الاطلاع عليها بتاريخ ١٢_١٠_٢٠٢٢٣.

٣١. سامي الطيب ادريس محمد. الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزاعاتها الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. العدد الرابع، المجلد الأول. زكريا الغزاوي، تسوية المنازعات عن طريق التحكيم المؤسساتي، المجلة المغربية للتحكيم التجاري، العدد٢ ، السنه ٢٠٠٣، ص ٤٤.

٣٢. قويدر رابحي. المنازعات الدولية البيئية. المفهوم والتسوية (٢٠١٥). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. طبعة ٨، عدد ٣، ص. ٢٥٦.

٣٣. المادة الأولى من نظام التحكيم السعودي:
٣٤. يرجى الاطلاع على موقع منظمة التجارة العالمية. https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/edis04_e.htm accessed on 2/09/2023.